مجلة أكاديمية الجبل للعلوم الاجتماعية والإنسانية

Al-Jabal Academy Journal of Social Sciences and Humanities
02 (1): 01-23, 2023

eISSN: 2958-5554; pISSN: 2958-5546

Journal Homepage https://lajak.edu.ly/journals/index.php/aajssh/index

A study of the impact of the commodity subsidies policy on the general budget in Libya during the period (1990-2015)

Tefaha eltwaty Aboshah[1*]

[1]*Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University*

DOI: https://doi.org/10.58309/aajssh.v2i1.23

KEYWORDS:
Commodity Support Policy, State General Budget

A B S T R A C T:

This study targets the development of government support, its percentage of the state's general budget during the study period and the impact of the commodity subsidy policy on the state's general budget, as the Libyan state spends large amounts annually on the subsidy budget, and the value of spending amounted to more than 57 billion dinars from the general budget during the study period, and the study found that the two variables of the studied series include the general time trend, and tend to stability, it was found that the two variables of the studied time series stabilized after taking the first difference, so the two variables were static and integrated of the first order, and it was found that the estimated model suffers from the problem of self-correlation of the remainders, and the problem of heterogeneity of the variation of the remainders, and the data do not follow the normal distribution, and therefore the model is not valid for study and prediction, and this is confirmed by the results of the estimated model through the absence of an effect relationship between the two variables of the study in the long term.

دراسة تأثير سياسة الدعم السلعي على الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)

تفاحة التواتي أبوشاح [1]

كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار

المستخلص:

تستهدف هذه الدراسة تطور الدعم الحكومي، ونسبته من الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة وتأثير سياسة الدعم السلعي على الميزانية العامة للدولة، إذْ تنفق الدولة الليبية سنويًا مبالغ كبيرة على موازنة الدعم، وقد بلغت قيمة الإنفاق أكثر من 57 مليار دينار من الميزانية العامة خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن متغيري السلسلة المدروسة يتضمنان الاتجاه الزمني العام، ويميلان إلى الاستقرار، وتبين أن متغيري السلسلة الزمنية المدروسة استقرا بعد أخذ الفرق الأول فكان المتغيران ساكنين ومتكاملين من الدرجة الأولى، كما تبيَّن أنَّ النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ومشكلة عدم تجانس تباين البواقي، كما أنَّ البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فإن النموذج لا يكون صالحًا للدراسة والتنبؤ، وهذا الأمر أكدته نتائج النموذج المقدر من خلال عدم وجود علاقة تأثير بين متغيري الدراسة في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية:

سياسة الدعم السلعي، الميزانية العامة للدولة.

*Corresponding author:E-mail addresses: *Tefaha.eltwaty@omu.edu.ly*

المقدمة

تقوم العديد من الدول المتقدمة، والنامية على حد سواء بدعم السلع الضرورية في محاولة منها للتخفيف من ارتفاع أسعارها, حتى تمكن الشرائح الفقيرة من الحصول على السلع التي غالباً ما تعد ضرورية؛ إذْ تخصص هذه الدول مبالغ كبيرة من مواردها لدعم دخول الأفراد سواء كان ذلك على شكل سلع منخفضة السعر، أو خدمات كالتأمين الاجتماعي والصحي, أو على شكل دفعات نقدية, فعلى سبيل المثال تخصص ألمانيا ما نسبته حوالى 8% من ناتجها المحلي للدعم السلعي، كما تخصص السويد حوالى 10%، ويبلغ الدعم السلعي في فرنسا حوالى حوالى 12% في حين بلغ في مصر 18% لعام 2010, بينما وصلت نسبة الدعم السلعي في ليبيا إلى حوالى 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 21.6% من إجمالي الإنفاق الكلي لعام 2010 ،غير أن الدول الرأسمالية لديها سياسة دعم سلعي متحركة تواكب حركة الاقتصاد ومستويات التضخم النقدي للمحافظة على مستويات معيشة مقبولة لشريحة محدودي الدخل، وقد بينت التجارب الدولية تنوع وسائل الدعم والأهداف المرجوة منه باختلاف النظم الاقتصادية، وباختلاف درجة التطور الاقتصادي، وبصورة عامة فإنَّ هذه السياسة تمثل رزمة من الإجراءات والأسس والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وسياسية تنعكس على ميزانية الدعم المحددة وفق برنامج معين، وتكون عادة جزءًا من الميزانية الاعتيادية للدولة. إن الوضع الاقتصادي الذي اتسم به الاقتصاد الليبي خلال العقود الأربعة الماضية هو سيطرة القطاع النفطي على الهيكل الاقتصادي الذي جعل من الاقتصاد الليبي اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي في تمويل الإنفاق العام، ناهيك عن جمود الدخول (سياسة الأجور الثابتة في القطاع العام)، والزيادة المستمرة في الأسعار جعلت من سياسة الدعم السلعي ضرورة ملحَّة في ظل تلك الظروف، بل أصبح حجمها يتوقف على أيدولوجية الدولة، والدعم الذي تراه مناسباً، وقد اتخذت سياسة دعم الأسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث يحتل هذا الدعم أهمية كبيرة في موازنة الدولة، وذلك بهدف المحافظة على المستوى العام لأسعار السلع الضرورية، والمحافظة على الدخول الحقيقية للأفراد, والدولة مضطرة لذلك؛ بسبب سياسة تجميد الأجور في القطاع العام التي انعكست على القطاع الخاص أيضاً، وبحسب ما ذكره صندوق موازنة الأسعار أن الدعم السلعي قد ارتفع من 357 مليون دينار ليبي عام 2002 إلى 1,046 مليون دينار ليبي في عام 2010 , أي أنَّ الدعم السلعي ارتفع خلال تلك الفترة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ حوالى12.7% مع العلم بأن معدل النمو السنوي المركب للسكان في ليبيا بلغ نحو 1.6% ويعزى هذا الارتفاع في الدعم السلعي إلى الارتفاع في الأسعار العالمية.

مشكلة الدراسة:

تعد قضية الدعم من أهم القضايا الاقتصادية التي تطرح وخاصة عند مناقشة الموازنة العامة للدولة سنوياً، وذلك للتأثير المباشر للدعم على الطبقات الفقيرة والمهمشة من الشعب (العزب، 2012)، والدعم من القضايا ذات الحساسية العالية في ليبيا بالإضافة إلى أنها تمثل عبئاً على ميزانية الدولة وجزءاً كبيراً من مشكلة عجز الموازنة الليبية من منتصف القرن الماضي حتى الآن على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الليبية في إطار مشروع

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

يستهدف إنقاذ الاقتصاد الليبي من انخفاض العجز الهائل في الميزانية وإنعاش الاقتصاد الذي يعانى منذ سنوات بسبب الإضطرابات السياسية التي عصفت بالبلاد منذ ثورة 17 فبراير عام 2011، فقد أصدرت الحكومة بعض القرارات للتعامل مع تلك الأزمة خاصة بخفض الدعم الذي أثر على ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات وعلى رأسها السلع الغذائية (على، 1996)، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة إلا أن المؤشرات المتاحة تؤكد أن قدراً كبيراً من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه ، الأمر الذي يعني تسرب مخصصات الدعم وحصول نسبة كبيرة من الأفراد على الدعم وهم لا يستحقونه، ويؤدي ذلك إلى عدم العدالة الاجتماعية ، ويترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وصعوبة إدارة السياسة المالية وخاصة مع تناقص الإيرادات، مما يزيد من انخفاض الكفاءة الاقتصادية لسياسة الدعم وارتفاع قيمة الدعم الضمني عن قيمة الدعم الظاهر بكثير (Alderman,1986).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية سياسة الدعم السلعي، أي من معالجة مشكلة الغذاء وذلك من خلال تقديم الدعم السلعي للفئات الاجتماعية غير القادرة على أعباء المعيشة، فالدعم يعد أحد الوسائل أو الآليات التي يتم استخدامها من قبل الحكومات بصفة عامة والدولة الليبية بصفة خاصة للتخفيف عن الأسر محدودة الدخل. كذلك تكمن أهمية الدراسة في معرفة آثار برامج الدعم السلعي على الإنفاق العام ومعرفة الآثار السلبية المترتبة منه على الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هذه السياسة تكلف الدولة الكثير من الأموال، ولمعرفة مدى جدية هذا البرنامج من حيث وصول السلع إلى مستحقيها كافة، وهل الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني لتلك الأسر أم لا ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إن حجم الإنفاق على الدعم يمثل نسبة كبيرة من الميزانية العامة؛ وعليه فإن تخفيض حجم الدعم سوف يساعد في تقليل عجز الموازنة العامة.

الفرضية الثانية: وجود ضعف في تخطيط سياسات وبرامج الدعم السلعي، وانخفاض كفاءة المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدعم، مما أدى إلى انخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية نتيجة لسياسة الدعم، مما أدَّى إلى زيادة حجم الطلب عليها، وسوء استخدامها بشكلٍ غير رشيد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- توضيح مفهوم سياسات الدعم الحكومي بالتطرق إلى تعريف الدعم الحكومي وأنواعه وأهدافه وأشكال الدعم في ليبيا، ومساوئ الدعم السلعي في ليبيا، ومظاهر الفساد المترتبة عليه، وتوضيح أوجه المشاكل والقصور التي يعاني منها صندوق موازنة الأسعار والجمعيات الاستهلاكية.

2- تسليط الضوء على الموازنة العامة في ليبيا وإبراز مفهوم الميزانية العامة وخصائص الميزانية العامة.

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

3- تكوين نموذج قياسي لمعرفة قياس تأثير سياسة الدعم السلعي على الميزانية العامة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام **المنهج التحليلي الوصفي**، وهو المنهج الذي يتبع طريقة تجميع البيانات وتصنيفها وتبويبها من مصادر ميدانية وتاريخية من أجل اختبار فرضيات الدراسة بجانب **المنهج التحليلي الكمي** حيث يشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور سياسة الدعم السلعي، وأثره على الميزانية العامة في ليبيا، ويتم استخدام الأسلوب القياسي الاقتصادي لإجراء اختبار العلاقة بين كل من سياسة الدعم السلعي، والميزانية العامة.

أسلوب جمع البيانات تم الاعتماد على المصادر للحصول على البيانات:

المصادر الأولية:- تتمثل في البيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر الرسمية، وتشمل تقارير مصرف ليبيا المركزي ومواقع ونشرات الوزارة المالية الليبية.

ب- المصادر الثانوية: تتمثل في البيانات، والمراجع، والكتب، والنشرات البحثية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظري للدراسة.

حدود الدراسة:

أ-**الحدود الموضوعية:** تتلخص الحدود الموضعية في دراسة **مدى تأثير سياسة الدعم السلعي على الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)**

ب- الحدود المكانية: الدراسة تكون على مستوى ليبيا.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Albers, Peeters ,2011) أسعار الغذاء والطاقة، والإعانات الحكومية والأرصدة المالية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وركَّزت على الإعانات المتعلقة بالغذاء والطاقة في دول جنوب حوض المتوسط، وتأثيرها على الميزانية، والتضخم، والنمو الاقتصادي كما ناقشت كيفية ترشيد الإنفاق العمومي، وقد خلصت الدراسة إلى: القدرة العالية لاقتصاديات المنطقة على اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، لكن معدلات الإعانات عالية مقارنة بمناطق مشابهة في العالم؛ لذلك أوصت بإصلاح إعانات الغذاء والطاقة التي تؤثر سلباً على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال استهداف الشرائح المعنية بالدعم، وضرورة بحث الدول عن مصادر أخرى للإيرادات لدفع عجلة الاقتصاد.

واستعرضت دراسة (توفيق،2016) تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر، وهدفت الدراسة إلى تقييم أثر الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثراً بقيمة الدعم الحكومي، ثم تأثير ذلك على النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي هو أحد المحددات الداعمة للاستهلاك النهائي الذي

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

يمثل حافزاً للاستثمار المحلي، والأجنبي المباشر، ومن ثَمَّ زيادة التوظيف، كما أوجدت الدراسة علاقة معنوية موجبة بين الدعم الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

كما قامت دراسة (وهيبة،2017) على سياسات دعم الطاقة في الدول العربية، وحاولت الدراسة البحث في إصلاح سياسة الدعم في ضوء التجارب الدولية، وخلصت إلى أنَّ استمرار الدول العربية في تقديم برامج دعم الطاقة بصورتها الحالية يشوه توزيع الموارد الاقتصادية، ويؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، والتوازنات، وأوصت الدراسة بضرورة تبني إصلاحات سياسة دعم الطاقة للدول العربية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتعزيز فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستديم.

واعتمدت دراسة (خيرى،السيد،2018)على دراسة مقارنة للدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي محافظتي الوادي الجديد وأسيوط، واستند الباحثان في هذه الدراسة إلى الأسلوب الوصفي والإحصاء التطبيقي عند جمع البيانات؛ إذْ ركزت الدراسة على بيانات ثانوية وأخرى ميدانية جمعت من خلال استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات موزعة على عدد 100 أسرة، واختيرت العينة من محافظتين مختلفتين بمصر، وتمَّ الاختبار و التطبيق عن طريق المقابلة الشخصية التي قام بها الباحثان خلال شهري مارس وإبريل من عام 2017م، واستخدم الباحثان أسلوب الإحصاء الوصفي متمثلاً في حساب التكرارات والنسب المئوية، والإحصاء الكمي متمثلاً في اختبار (t) لعينتين مستقلتين (الدعم النقدي والدعم السلعي)، هذا بالإضافة إلى محاولة التعرف على وضع الدعم الغذائي على مستوى مجتمع الدارسة من خلال تحليل السلاسل الزمنية لعينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن مظلة الدعم الغذائي لا تشمل جميع المزارعين ذوي الدخول المحدودة والذين يشكلون ما نسبته نحو 28 %من المبحوثين في كلا محافظتي البحث، وذلك وفقا للمدى الفعلي لمتوسط الدخل الشهري لأرباب الأسر الذي قُدِّر ما بين 1000 و 5900 جنيه مصري، وبالنسبة لنظام الدعم بشكل عام، ومن خلال نتائج البحث يلاحظ تزايد متوسط إجمالي الدعم سواءً بالأسعار الجارية أو الثابتة خلال فترة الدارسة (2000م– 2017)، كما أشارت البيانات الإحصائية إلى تذبذب متوسط دعم السلع التموينية بالأسعار الثابتة خلال فترة الدراسة، وبالنسبة لمتوسط دعم السلع التموينية بالأسعار الجارية فقد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً، أما عن تفضيل عينة البحث للدعم بنوعيه السلعي والنقدي فيلاحظ أن حوالى 60 % من المبحوثين بالمحافظة الأولى (محافظة الوادي الجديد) يفضلون الدعم النقدي، و40 % يفضلون الدعم العيني، بينما وجد في المحافظة الثانية (أسيوط) أن نحو 64 %من المبحوثين يفضلون الدعم العيني، وأن حوالى % 36 منهم يفضلون الدعم النقدي، ويرجع تفضيل المبحوثين لنوعي الدعم المقدم سواء كان نقدياً أو عينياً لأسباب تتعلق بعدم توفر السلعة التموينية وفقا لذوق المستهلك من خلال شراء السلع المختلفة التي يحتاجها، وعدم التزامه بنوعيات محددة منها، وأسباب أخرى تتعلق بالأحوال المعيشية والاجتماعية التي يعانون منها المتمثلة في خوف المبحوثين من ارتفاع أسعار السلع التموينية، فتصبح غير متاحة لأصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة، وكذلك الخوف من عدم توفير السلع التموينية بالإضافة إلى تخوفهم من عدم وصول الدعم

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

لمستحقيه؛ ووفقا لما تقدم فإنَّ على الجهات المسؤولة عن تقديم الدعم مراعاة تلك الأسباب والظروف عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتصحيح الدعم العيني، أو التحول للدعم النقدي.

استعرضت دراسة(حجاج، 2020) أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار إصلاح منظومة دعم الطاقة على مختلف المتغيرات الكمية من خلال التعرف على أهم آليات التحول وعرض تجارب بعض البدان والمتمثلة في ألمانيا، بوليفيا، شيلي، الصين، غانا، إندونيسيا، إيران، الهند، نيجيريا، سوريا، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي لوصف منظومة الدعم في مصر، والتحليل الإحصائي لقياس أثر هذه السياسة على المتغيرات الكمية للاقتصاد المصري خلال الفترة 2003–2018 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن إلغاء دعم الطاقة قد يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزانية العامة، والرفع من معدل النمو بسبب توجيه الوفرات إلى استثمارات تنموية .

مفهوم الدعم وأنواعه وأهدافه

أولاً:– مفهوم الدعم الحكومي :

الدعم الحكومي أسلوب قائم منذ زمن بعيد وإنْ اختلفت صوره، فقد ظهر في كتابات "كينز" وكان الهدف من ورائه عند كينز هو: إعادة توزيع الدخل بغية زيادة الطلب المحلي

(الأمين، 2005 ،ص10)، في حين أن الدعم بدأ بالظهور في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية من خلال تقديم الإعانات للقطاع الز ارعي في بداية القرن التاسع عشر، ومن ثَمَّ تم تطويره على نطاق واسع خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية، ولا تزال هذه السياسات تطبق بصور مختلفة في جميع أنحاء العالم إلى الآن .

تعريف الدعم الحكومي: (أرشيد، 2015).

هو مساعدة من الحكومة نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص، أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله، ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي (وهيبة، 2017،: 80–81)، ويقدم دي مور وكالامي تعريفاً أكثر تحديداً للدعم بأنه: أيُّ تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق، أو تُبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق، أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر، أو غير مباشر.

ثانيا: أنواع الدعم: هناك عدة تصنيفات (توفيق، زينب السيد عليوة، 2016،:10)

1 – الدعم المباشر والضمني: توجد ثلاثة أنواع منه ، وهي:

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

أ- **الدعم المباشر:** ويتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنوياً في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد.

ب- **الدعم غير المباشر:** يتمثل في أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام، وبين تكلفتها.

ج- **الدعم الضمني:** ويتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محلياً وأسعار بيعها في الأسواق العالمية، أو في خسائر الشركات نتيجة إجبارها على منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها.

2- الدعم النقدي والعيني: ويقسم حسب طبيعته إلى نوعين:

أ- **الدعم النقدي:** وهو تقديم الأموال السائلة للمواطنين، أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى: (الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين).

ب- **الدعم العيني:** وهو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل: القمح والزيت، والسكر، والغاز الطبيعي، والبنزين وغيرها، أو تقديم مدخلات العمليات الإنتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل: البترول والمازوت، ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءًا من أسعار استيراد تلك السلع أو إنتاجها.

دعم الطاقة: يتألف دعم الطاقة من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين والمستهلكين.

• **ينشأ دعم المنتجين** عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين، أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجعي.

• **ينشأ دعم المستهلكين** حين تكون الأسعار المدفوعة من المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين.

حساب الأسعار المرجعية بالنسبة لمنتجات الطاقة التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل: الغاز الطبيعي، ومنتجات البترول فإن السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم هو: السعر الدولي المعدل لاحتساب تكاليف التوزيع، والنقل، فإذا كان منتج الطاقة سلعة غير تجارية مثل: الكهرباء يصبح السعر المرجعي هو: سعر استرداد منتجها المحلي لما تحمله من تكاليف بما في ذلك العائد الطبيعي على رأس المال **(صندوق النقد الدولي)**.

ثالثاً: أهداف الدعم:

- دعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك.
- في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد.
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعماً (الزراعة، الصناعة) لتشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص (Zine Barka,Op.Cit.P04).
- تجد الإعانات مبرراتها لاعتبارات سياسية فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع، ويمكن أن يعد في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لريع الغاز والنفط.
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول.
- الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعار، ودعم الإنتاج والمنتجين.

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

- رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية (طارق إسماعيل، 2018).

رابعاً: سياسة الدعم السلعي في ليبيا:- (المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات،2015: 3)

بدأت سياسة الدعم السلعي في ليبيا مع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي مع صدور القانون رقم 68 لسنة (1971) بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية كمؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد تُعْنَى بتوفير السلع التموينية، والمواد والمحاصيل الزراعية بما يحقق ثبات أسعارها، وتوفرها بصورة منتظمة في السوق، وبكميات تكفي لسد حاجات المستهلكين.

خامساً: أشكال الدعم في ليبيا:

لا شك في أن سياسات وبرامج الدعم تختلف من حيث تقديمها للمستفيدين من دولة إلى أخرى، فقد تقدم في صورة عينية متمثلة في: الدعم السلعي، أو في صورة نقدية متمثلة في: مخصصات نقدية تعطى للفئة المستهدفة من الدعم، أو استخدام كلتا السياستين السلعية والنقدية في آن واحد. وقد **اتخذت سياسة الدعم السلعي في ليبيا نوعين أساسيين هما:**

أ- **دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية:-(المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات،2015** وهو الدعم الذي تقدمه الدولة بغرض تخفيض أسعار بعض السلع التي غالباً ما تكون سلعاً أساسية، حيث تكون قيمة الدعم عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلعة في السوق، والتكلفة الفعلية لها، ومن ثم يتم بيع السلعة في السوق بسعر يقل عن سعر التكلفة، ويمثل هذا النوع من الدعم أهمية كبيرة للدولة لما له من آثار مباشرة على المستوى العام لأسعار السلع الغذائية، والمحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للفرد، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وقد أوكلت الحكومة الليبية مهام دعم أسعار السلع الأساسية إلى صندوق موازنة الأسعار حيث تقدم له الدولة المبالغ المخصصة للدعم، وهو بدوره يتكفل بشراء واستيراد هذه السلع بتكلفة السوق، وبيعها للجهات المسؤولة عن توزيعها، وهي الجمعيات الاستهلاكية التي بدورها تقوم بتوزيعها على المستهلكين المستهدفين بالسعر المدعوم التي تحدده الجهات المسؤولة مسبقاً.

ب- **دعم أسعار المنتج المحلي: (الزرقاني، 2002،:4)** تقوم الدولة بدعم أسعار المنتج المحلي سواءً أكان صناعيا أم زراعياً بغية تحفيز الانتاج وتحسينه من خلال رزمة من الإجراءات تتخذها الدولة بهدف زيادة الإنتاج وتمكين المنتجين، أو المزارعين من تحقيق عوائد تساهم في تطوير، وتوسيع تلك الأنشطة ، ولعل أهم هذه الأنواع هو: دعم أسعار الطاقة كدعم أسعار المشتقات النفطية حيث تباع بأقل من أسعارها العالمية، وكذلك دعم أسعار الطاقة الكهربائية، كذلك دعم القطاع الزراعي حيث تقوم الحكومة بدعم القطاع الزراعي بغية تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن قطاع الزراعة من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ومن أبرز السياسات الزراعية لدعم القطاع الزراعي هي: سياسات دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي؛ وذلك

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

للتخفيف من تكلفتها، وسياسة دعم شراء فائض المحاصيل الزراعية بغية تحفيز الإنتاج الزراعي من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل، بالإضافة إلى سياسة الائتمان الزراعي التي يقصد بها تمكين المنتجين الزراعيين من الحصول على المبالغ التي يحتاجونها لسد احتياجاتهم الإنتاجية والاستهلاكية ، وقد اتجه الدعم إلى دعم مباشر من خلال الدعم السلعي الذي يشمل مجموعة من السلع والخدمات منها: دعم السلع التموينية، والمياه والنظافة العامة، والصرف الصحي، وكذلك دعم الأدوية، والرعاية الصحية، أمَّا الدعم غير المباشر فتمثَّل في: دعم الطاقة من خلال دعم المحروقات والكهرباء.

سادساً: مساوئ الدعم السلعي في ليبيا ومظاهر الفساد المترتبة عنه:

أدت إجراءات الدعم المعمول بها في ليبيا إلى توسيع الفجوة بين الأسعار الحقيقية للسلعة والأسعار المدعومة، واستنزاف موارد الدولة لصالح فئة من المستفيدين، وخلق تقاطع عكسي بين مصالح الدولة، ومصالح تجار السلع الذي أثَّر على المواطن البسيط، فكان لزامًا على الدولة الإنفاق المضاعف لتوفير الاحتياجات الفعلية من أجل إشباع رغبات المستفيدين؛ ليتحقق بذلك أكبر قدر من المكاسب قبل أن يصل الدعم لمستحقيه الحقيقيين، وقد ارتبط ملف الدعم السلعي خلال السنوات الماضية بالعديد من المشاكل ومظاهر الفساد.

سابعاً: مظاهر الفساد في سياسة الدعم في ليبيا(تقرير ديوان المحاسبة الليبي،2015: 318).

لقد تطرق تقرير ديوان المحاسبة الليبي إلى أهم مظاهر الفساد والتي تمثلت في الاتي:-

أ- ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) نتيجة خلق سوق موازية للسلع المدعومة في ظل ضعف الجهات الرقابية.

ب- عدم وصول الدعم إلى مستحقيه وتسرب جزء كبير من هذا الدعم إلى خارج البلاد عن طريق التهريب واستهلاك الأجانب بالداخل، حيث أن النظام الحالي هو نظام لدعم السلعة، وليس نظاماً لدعم الفرد يكفل وصول دعم هذه السلعة إلى الفرد المستحق لها فعلاً، بل يتحصل عليه غير المستحق أيضاً.

ج- ارتفاع تكلفة القوى العاملة في القطاع العام نتيجة لتضخم عدد العاملين فيه.

د- ارتفاع فاتورة تكلفة الدعم السلعي؛ وذلك بسبب انخفاض كفاءة المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدعم، وتدني فاعليتها في تسيير نظام الدعم السلعي وإدارته.

هـ – في ظل المساحة الجغرافية الشاسعة للدولة الليبية، وفقدان السيطرة على المنافذ، والحدود مع انخفاض كفاءة مؤسسات حماية الحدود وحراستها؛ الأمر الذي يُصعِّب من إجراءات الدعم ويوفر بيئة عمل خصبة لمهربي السلع، ويرفع من نسبة التسرب للخارج الليبي.

ثامناً: أوجه المشاكل والقصور التي يعاني منها صندوق موازنة الأسعار والجمعيات **الاستهلاكية: (تقرير ديوان المحاسبة، 2015).**

أ. المشاكل المتعلقة بصندوق موازنة الأسعار وتتمثل في:

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

1-عدم قدرة الصندوق على إدارة مخصصات الدعم، وعدم وجود أي خطط، أو دراسات تبين الاحتياجات الفعلية له، مما ترتب عليه إرهاق الدولة مالياً واستنزاف مواردها نتيجة السياسات التعاقدية التي يتبعها الصندوق في إبرام العقود وتوزيعها وفقاً لمصالح الجهات الموردة قبل مصالح مستحقي الدعم؛ حتى وصل الأمر إلى توريد سلع لا يحتاجها الصندوق.

2- عدم توفير أو طلب الإحصائيات الدقيقة عن عدد السكان، وعدد المساهمات مما أدى إلى ارتفاع نسبة السلع المسربة لغير مستحقيها إلى ما يتجاوز 40 %حسب الدراسات الميدانية لوزارة الاقتصاد.

3- يعد ملف السلع المدعومة من أكبر ملفات الفساد في الدولة حيث ارتبط بالمشاكل الآتية:

- استفادة الصندوق من القروض المصرفية وتسهيلات معلقة بمبالغ كبيرة.
- تهريب الأموال للخارج وتوريدات وهمية لصالح الصندوق.
- احتكار وتحالفات محظورة بحكم القانون التجاري للمحاصصة، والسيطرة على السوق من قبل الصندوق.
- تضخيم الدين العام على الدولة لصالح فئة منتفعة.

4- انحراف الصندوق عن المهام، وقصور الإدارة في تحقيق العديد من الأهداف التي أُنشئ لأجلها.

5- استحواذ فئة من الشركات على عقود التوريد وهي غير قادرة على السداد حتى لضريبة الدمغة على العقد، وقيام الصندوق بالمحاباة، فهو يقوم بخصمها عند السداد بدلاً من التعاقد المخالف للتشريعات.

6- فقدان المصداقية في أذونات الإضافة بالمخازن.

7- ضعف الصندوق في إدارة العقود؛ إذْ يتم إبرام العديد من عقود التوريد للسلع والمواد بالمخالفة، واستمرار الفوضى والتشتت عند التعاقد، والتنفيذ من خلال الاعتمادات، أو إثبات الالتزامات والمستحقات.

8- قصور إدارة الشؤون المالية، والعمل العشوائي في الحسابات، والأمور المالية بشكل مفتعل الأمر الذي ترتب عليه عدم الوثوق في البيانات المالية المعدة.

ب :- المشاكل المتعلقة بالجمعيات الاستهلاكية وتتمثل في :

1- ظهور عدد كبير من الجمعيات الوهمية المسجلة بالصندوق.

2- ظهور مساهمين وهميين مسجلين بالجمعيات الاستهلاكية.

3- بيع السلع المدعومة بأسعار سوداء لغير المساهمين في الجمعيات الاستهلاكية.

4- عدم كفاية السلع التموينية المدعومة من الدولة لتغطية احتياجات الأسر والأفراد، فمن بين مجموعة سلع تموينية مدعومة يتحصل الفرد على سلعتين أو ثلاثة فقط من فترة إلى أخرى.

5- تهريب السلع المدعومة عبر الحدود الذي من شأنه أن يخلق مشاكل مع دول الجوار.

6- تدوير السلع وتكبد الدولة لقيمتها أكثر من مرة.

7- استفادة غير الليبيين من الدعم بسبب التزوير في المستندات الرسمية، والاشتراك في الجمعيات الاستهلاكية.

8 - نشر ثقافة الفساد والتبذير في المجتمع بسبب عدم ترشيد الاستهلاك.

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

9- حرمان عدد كبير من الأسر بسبب المشاكل المتعلقة باستخراج الرقم الوطني.

تاسعاً: دور الدعم السلعي، وأثره على الميزانية العامة للدولة:

تعد الموازنة العامة بما تتضمنه من إيرادات، ونفقات عامة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة يمكن أن تستخدمها الحكومة للقيام بوظائفها الرئيسة المتمثلة في: إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل أكثر عدالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مفهوم الميزانية العامة: (الحياري، 2016)

أما عن مفهوم الميزانية العامة فيطلق مفهوم الميزانية العامة على أنها "تلك الوثيقة القانونية التي تصادق عليها السلطة التشريعية في الدولة لرصد النفقات اللازمة للدولة، وتقديرها بغرض إشباع المتطلبات والحاجات العامة، وتدوين الإيرادات الضرورية الواجب الحصول عليها بغرض تغطية كافة النفقات خلال الفترة الزمنية القادمة التي تقدر عادة بسنة واحدة فقط وتتميز الميزانية العامة بالآتي:

أ- تتسم الميزانية العامة بأسلوب تنبؤي لما ستقوم به السلطة التنفيذية في المستقبل، سواء أكان ذلك بالإنفاق، أو التحصيل المالي خلال سنة مالية كاملة، وتكشف الميزانية عن المبالغ المرصودة من قبل الدولة لشقي القائمة المالية من نفقات وإيرادات.

ب- تمتاز بضرورة وجود إقرار ومصادقة من قبل السلطة التشريعية التي تؤدي دوراً مهماً في الموافقة على كل ما تقدمه الحكومة من توقعات، كذلك تمتاز الميزانية عن غيرها من القوائم المالية بأنها وثيقة قانونية تعد من قبل السلطة التنفيذية في الدولة.

عاشراً: خصائص الميزانية العامة:

1- تتسم الميزانية العامة بأسلوب تنبُؤي لما ستقوم به السلطة التنفيذية في المستقبل، سواءً كان ذلك بالإنفاق، أو التحصيل المالي خلال سنة مالية كاملة، وتكشف الميزانية عن المبالغ المرصودة من قبل الدولة، لشقي القائمة المالية من نفقات وإيرادات.

2- تمتاز بضرورة وجود إقرار ومصادقة من قبل السلطة التشريعية، والتي تؤدي دوراً مهماً في الموافقة على كل ما تقدمه الحكومة من توقعات، كذلك تمتاز الميزانية عن غيرها من القوائم المالية بأنها السلطة التنفيذية في الدولة.

الحادي عشر: الميزانية العامة في ليبيا (الشرشاري,2019)

تتكون الميزانية العامة في ليبيا من جانبين: يمثل الجانب الأول من الميزانية بند المصروفات أو النفقات التي قسمت إلى أربعة أبواب بحيث يضم الباب الأول: المرتبات وما في حكمها، ويضم الباب الثاني: النفقات التسييرية والتشغيلية، والباب الثالث: يضم نفقات التنمية، أما الباب الرابع فيضم نفقات الدعم وموازنة الأسعار. أما الجانب

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

الثاني من الميزانية فيضم الإيرادات العامة للدولة والمتمثلة في البند الأول الذي يشمل: الإيرادات النفطية، في حين يضم البند الثاني: الإيرادات السيادية للدولة، والإيرادات الضريبية، والرسوم الجمركية، وغيرها، حيث تستخدم هذه الإيرادات في تغطية الجانب الأول (المصروفات) من الميزانية العامة للدولة، وقد تأثرت الميزانية العامة في ليبيا خلال سنوات فترة الدراسة بالأحداث والاضطرابات التي حدثت بعد ثورة 17 فبراير عام 2011، ومن ثمَّ تسببت في زيادة الدين العام المحلي ليصل إلى نحو 110 %من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016، وظل العجز في الموازنة شديد الارتفاع حتي بلغ حوالي 69 %من إجمالي الناتج المحلي؛ وذلك بسبب زيادة المصروفات من جهة، وتراجع الإيرادات النفطية من جهة أخرى؛ الأمر الذي يلزم الدولة في التدخل لمعالجة هذا العجز إما بتقليل وترشيد الإنفاق، أو عن طريق السحب من الاحتياطي العام، أو بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، وبما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بامتياز فإنَّ السياسة المالية تكون أكثر فاعلية لمعالجة مثل هذا العجز ، ولعل استخدام أدوات الموازنة العامة المتمثلة في الإيرادات والمصروفات هي أهم الأدوات الممكن استخدامها في هذه المرحلة؛ حيث تعد النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة المال العام لضمان حسن ترشيد استخدامه؛ وعليه فإن إدارة المال العام بكفاءة يتطلب إعادة بناء هيكل النفقات العامة، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام .

النتائج والمناقشة:

أولاً: تطور قيمة المصروفات من الميزانية العامة لدعم السلع التموينية

يوضح الجدول رقم (1) المصروفات من الميزانية العامة لدعم السلع التموينية؛ إذْ تنفق الدولة الليبية سنوياً مبالغ كبيرة على موازنة الدعم الذي يأخذ الصفة التسييرية؛ كونه إنفاقاً استهلاكياً لا يؤدي إلى قيمة مضافة، فالدولة تنفق أكثر من 57 مليار دينار من الميزانية العامة على الدعم السلعي خلال سنوات الدراسة للفترة من(1990-2015)، كما تشير البيانات في الجدول (1) أن ما أنفق من الميزانية العامة لدعم السلع التموينية تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو(23.000) مليون دينار في عام (1992) وحد أقصى بلغ حوالى (12439.8) مليون دينار في عام 2014 وبمتوسط سنوي بلغ نحو (2203.17) مليون دينار.

جدول(1) تطور دعم السلع التموينية في الميزانية العامة بالمليون دينار للفترة(1990-2015)

السنوات	الميزانية العامة General budget	الدعم السلعي Commodity subsidies
1990	5091.9	51.00
1991	5115.0	27.00
1992	6163.0	23.00
1993	5064.0	41.00
1994	4685.3	36.00
1995	8592.6	98.00

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

الدعم السلعي Commodity subsidies	الميزانية العامة General budget	السنوات
144.0	10025.6	1996
160.0	7402.8	1997
125.3	8807.0	1998
130.0	9153.0	1999
130.0	9912.4	2000
140.0	11630.4	2001
770.0	17061.1	2002
625.0	14906.4	2003
1202.0	40317.0	2004
839.0	58449.0	2005
801.0	68466.0	2006
902.0	84249.3	2007
1117.0	116856.7	2008
1333.0	149464.1	2009
1046.0	116001.9	2010
4414.4	40179.8	2011
11708.6	124073.0	2012
9408.5	120047.1	2013
12439.8	124073.0	2014
9570.9	65357.5	2015
57282.5	1231144.9	الإجمالي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة ، منشورات وزارة المالية.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات خلال فترة الدراسة:

قامت الدراسة بإيجاد أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للجدول السابق (1) ويعرض الجدول (2) تلك الإحصاءات بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى فترة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من:(المتوسط، والوسيط، والانحراف المعياري، والمدى) لقيم متغيرات الدراسة.

جدول (2) الإحصاءات لكل من: (المتوسط والوسيط والانحراف المعياري والمدى) لقيم متغيري الدراسة

	Commodity subsidies الدعم السلعي (CS)	General budget الميزانية العامة (GB)
Mean	2203.173	47351.73

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

Median	697.5000	15983.75
Maximum	12439.80	149464.1
Minimum	23.00000	4685.300
Std.Dev.	3868.248	49129.38

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

ثالثاً: قياس العلاقة بين الميزانية العامة والدعم السلعي (النموذج القياسي):

1- تحديد متغيرات النموذج : من المعروف في الجوانب التطبيقية هي: مجموعة من المتغيرات المفسرة التي يمكن أنْ تؤثر في المتغير التابع، وأهم المتغير التفسيري في هذه الدراسة هو: (الدعم السلعي) الذي يحدث تغيرات في المتغير التابع (الميزانية العامة)، ولابد أنْ تكون هناك علاقة بين الدعم السلعي، والميزانية العامة، ويتم ذلك على عدة خطوات تتمثل الأولى في: تحليل السلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرارها، وتحديد درجة تكاملها باستخدام بعض الاختبارات القياسية الحديثة مثل: اختبار جذر الوحدة وتحديداً اختبار (ديكي فوللر الموسع)، الذي يُعدُّ من أكثر الاختبارات دقة، ويساعد في معرفة درجة تكامل متغيرات النموذج، والخطوة الثانية هي عبارة عن: تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين الدراسة في المدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المشترك، أما الثالثة فاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرين الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

أ- **اختبار جذر الوحدة والاستقرار (Unit root test)**:- إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية هي رسم المتغيرات؛ إذْ يلاحظ من الاشكال الآتية التي توضح متغيرات السلسلة الزمنية الأصلية خلال فترة الدراسة: أنَّ متغيرات السلسلة المدروسة تتضمن الاتجاه العام الزمني، ولكنها تميل الى الاستقرار.

الأشكال الآتية (1)،(2) توضح الاتجاه الزمني العام للدعم السلعي (CS) و الميزانية العامة (GB)

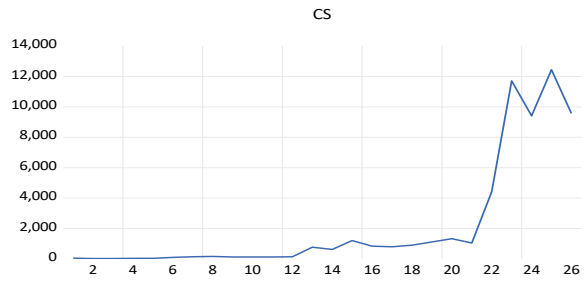

الشكل رقم (1) الاتجاه الزمني العام للدعم السلعي

المصدر : نتائج برنامج EVIEWS

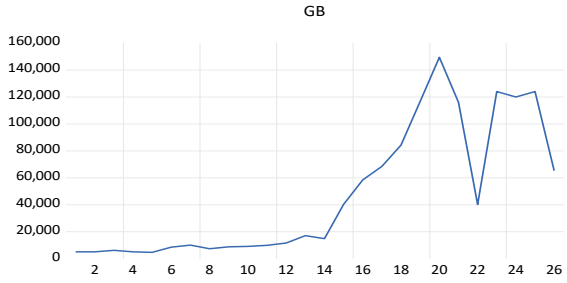

الشكل رقم (2) الاتجاه الزمني العام للميزانية

لقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية محل الدراسة لتحديد ما إذا كان المتغيران المدروسان مستقرين، أم لا، وذلك باستخدام اختبار (ديكي فوللر) الموسع، وذلك كما موضح بالجدول (3).

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة

Appendix A	Appendix B. المستوى (Level)			Appendix C. الفرق الاول(difference) 1_{st}			Appendix D لقرار
	Appendix E. I ntercept	Appendix F. T rend and Intercept	Appendix G. N one	Appendix H. I ntercept	Appendix I. T rend and Intercept	Appendix J. N one	
Appendix K est critical values 5% level	Appendix L 0 -485998.	Appendix M 1 -692731.	Appendix N 0 042031.	Appendix O 5 -304859.	Appendix P 5 -555180.	Appendix Q. 5 Appendix R -122355.	Appendix S ختبار القيم الحرجة للمستوى 5%
Appendix T S	Appendix U 2 -986225.	Appendix V 3 -603202.	Appendix W 1 -955020.	Appendix X - 2.99187	Appendix Y 3 -612199.	Appendix Z. Appendix AA -955681.	ppendix BB كن عند I(1)
ppendix CC B	Appendix DD. 2 -986225.	Appendix EE. 3 -603202.	Appendix FF. 1 -955020.	Appendix GG. 2 -991878.	Appendix HH. 3.673616	Appendix II. 1 -955681.	ppendix JJ كن عند I(1)

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

من نتائج الجدول رقم (3) مع الثابت (Intercept)، ومع الثابت والاتجاه (Trend and Intercept)، و بدون الثابت والاتجاه (None) يتضح أنَّ: متغيري السلسلة الزمنية عند مستواها الأصلي غير مستقرة؛ حيث إنَّ قيمتها الجدولية عند مستوى 5% أكبر من نظيرتها المحسوبة لكل متغيرات السلسلة، أي: يتم قبول فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة المدروسة؛ لذلك يتم أخذ الفرق من الدرجة الأولى، فمن نتائج الجدول رقم (3) مع الثابت (Intercept)، ومع الثابت والاتجاه (Trend Intercept and)، و بدون الثابت والاتجاه (None) يتبيَّن أنَّ: متغيري السلسلة الزمنية المدروسة استقرا بعد أخذ الفرق الأول، فكان المتغيران ساكنين، و متكاملين من الدرجة الأولى I(1) كما أن قيمتهما المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية، والمطورة بوساطة اختبار Dickey Fuller (بعد استخدام الفرق الأول)؛ وعليه يتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة المدروسة .

2- اختبار التكامل المشترك :

بعد التأكد من درجة التكامل للسلسلة الزمنية محل الدراسة باستخدام اختبار (ديكي فوللر الموسع)، وذلك لاختبار التكامل المشترك باستخدام مقياس (Engle –Granger) لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (الميزانية العامة)، وبين المتغير المستقل (الدعم السلعي) فكانت نتائج الاختبار على النحو الآتي:

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

أ- الحصول على معادلة الانحدار: ويتم الحصول على معادلة الانحدار كما هو موضَّح بالجدول (4).

جدول (4) نتائج معادلة الانحدار:

Dependent Variable: GB
Method: Least Squares
Date: 02/24/23 Time: 11:14
Sample: 1 26
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30109.64	8956.714	3.361683	0.0026
CS	7.826027	2.041859	3.832794	0.0008

R-squared	0.379690	Mean dependent var	47351.73
Adjusted R-squared	0.353843	S.D. dependent var	49129.38
S.E. of regression	39492.09	Akaike info criterion	24.07939
Sum squared resid	3.74E+10	Schwarz criterion	24.17617
Log likelihood	-311.0321	Hannan-Quinn criter.	24.10726
F-statistic	14.69031	Durbin-Watson stat	0.459070
Prob(F-statistic)	0.000803		

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

ويتم الحصول على معادلة الانحدار كالآتي:-

$$GB = 30109.63 + 7.82*CS$$

$$(3.36) \qquad (3.83)$$

$$R \qquad 0.37 = {}^{2}R^{\backslash 2}=0.35 \qquad F-Statistic= 14.69 \qquad Prob(F-Statistic)=0.0008$$

ب- يتم استخراج سلسلة البواقي (UT) واختبار هذه السلسلة عن طريق اختبار جذر الوحدة

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

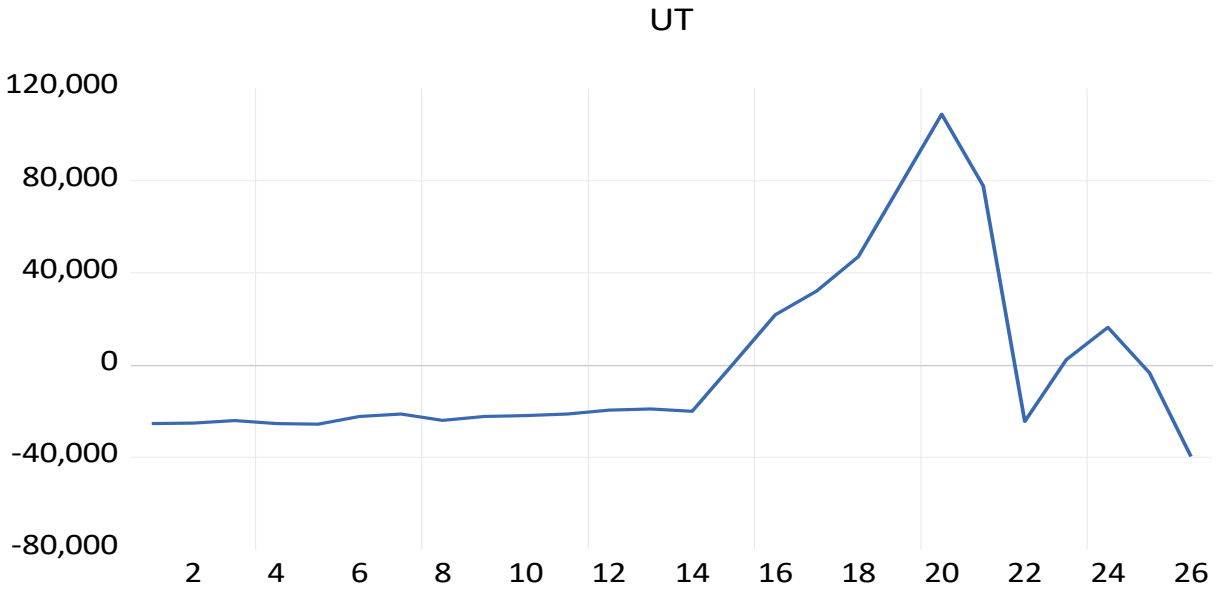

الشكل رقم (3) الاتجاه الزمني العام لسلسلة البواقي

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

جدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لقيمة البواقي باستخدام نموذج (None) لأنها بواقٍ.

من نتائج الجدول (5) بدون ثابت، وبدون اتجاه (None) تبيَّن أنَّ السلسلة الزمنية المدروسة (لقيمة البواقي) غير مستقرة، يعني ذلك أنها غير متكاملة؛ وذلك لأنَّ اختبار (t) يشير إلى قيمة (t) المحسوبة غير المعنوية لأنَّ احتمالاتها أكبر من 0.05، ولا تستخدم القيم الحرجة الناتجة من Dickey– Fuller فهى غير صحيحة في حالة اختبار استقرار سلسلة البواقي، وقيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 من الجدول= (1.95-) ، وعليه يتم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة، ورفض الفرضية البديلة القائلة باستقرار السلسلة المدروسة، وطبقا لمنهجية إنجل –جرانجر إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة في المستوى فإنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين بمعنى ليس هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين؛ وبناءً على ذلك لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model(ECM).

جدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لقيمة البواقي:

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

Null Hypothesis: UT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.697833	0.0843
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(UT)
Method: Least Squares
Date: 02/24/23 Time: 11:57
Sample (adjusted): 2 26
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UT(-1)	-0.226682	0.133513	-1.697833	0.1025

R-squared	0.106809	Mean dependent var	-569.4956
Adjusted R-squared	0.106809	S.D. dependent var	26751.43
S.E. of regression	25282.46	Akaike info criterion	23.15279
Sum squared resid	1.53E+10	Schwarz criterion	23.20154
Log likelihood	-288.4098	Hannan-Quinn criter.	23.16631
Durbin-Watson stat	1.486330		

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

خامساً: الكشف على المشاكل القياسية للنماذج

1- اختبار عدم تجانس التباين الخطأ العشوائي (البواقي) Heteroskedasticity.

تبين من خلال نتائج الجدول (6) أنه: توجد مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (البواقي) في هذا النموذج؛ لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أقل من 0.05 ،وهذا يعني أن النموذج يعاني من عدم ثبات التباين.

جدول (6) نتائج اختبار عدم تجانس التباين الخطأ العشوائي (البواقي)

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	17.95025	Prob. F(1,23)	0.0003
Obs*R-squared	10.95857	Prob. Chi-Square(1)	0.0009

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/28/23 Time: 09:33
Sample (adjusted): 2 26
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.24E+08	4.68E+08	1.119270	0.2746
RESID^2(-1)	0.660858	0.155981	4.236773	0.0003

R-squared	0.438343	Mean dependent var	1.47E+09
Adjusted R-squared	0.413923	S.D. dependent var	2.68E+09
S.E. of regression	2.05E+09	Akaike info criterion	45.80030
Sum squared resid	9.70E+19	Schwarz criterion	45.89781
Log likelihood	-570.5038	Hannan-Quinn criter.	45.82735
F-statistic	17.95025	Durbin-Watson stat	1.336196
Prob(F-statistic)	0.000312		

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

2- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** من خلال الشكل الآتي(4) يتَّضح أنَّ البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة Probability أقل من 0.05 ، وبذلك يتم قبول الفرض البديل القائل بأنَّ: البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً ويرفض الفرض العدم.

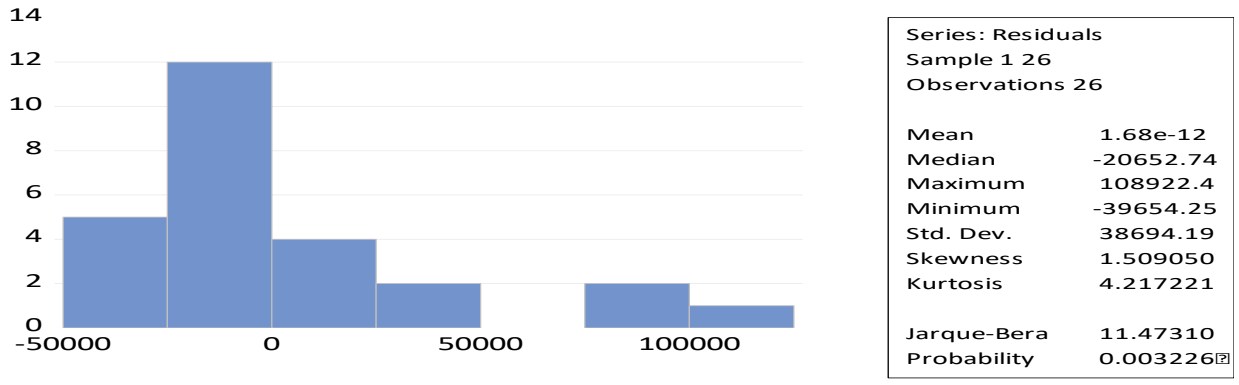

الشكل رقم (4) التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

3- اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test.

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

من خلال نتائج الجدول (7) تبين أنَّ: القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أقل من 0.05 ،وهذا يعني أنَّ: النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، أي أنْ نقبل الفرض البديل القائل بوجود الارتباط الذاتي، ونرفض الفرض العدم .

جدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	31.88457	Prob. F(1,23)	0.0000
Obs*R-squared	15.10441	Prob. Chi-Square(1)	0.0001

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/28/23 Time: 09:24
Sample: 1 26
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	668.8894	5924.013	0.112912	0.9111
CS	-0.846452	1.358521	-0.623069	0.5394
RESID(-1)	0.784172	0.138874	5.646643	0.0000

R-squared	0.580939	Mean dependent var	1.68E-12
Adjusted R-squared	0.544499	S.D. dependent var	38694.19
S.E. of regression	26115.04	Akaike info criterion	23.28658
Sum squared resid	1.57E+10	Schwarz criterion	23.43174
Log likelihood	-299.7255	Hannan-Quinn criter.	23.32838
F-statistic	15.94229	Durbin-Watson stat	1.554775
Prob(F-statistic)	0.000045		

المصدر:- تم إعداده اعتماداً على نتائج EVIEWS

النتائج:-

تم التوصل الى النتائج الآتية

1- تنفق الدولة الليبية أكثر من 57 مليار دينار من الميزانية العامة على الدعم السلعي خلال سنوات الدراسة للفترة من(1990-2015)، **وهذا ما أكدته الفرضية الأولى القائلة** إن حجم الإنفاق علي الدعم يمثل نسبة كبيرة من الميزانية العامة؛ وعليه فإن تخفيض حجم الدعم سوف يساعد في تقليل عجز الموازنة العامة.

2- يتضح أنَّ: متغيري السلسلة الزمنية عند مستواها الأصلي غير مستقرين؛ ويتبيَّن أيضاً أنَّ: متغيري السلسلة الزمنية المدروسة استقرا بعد أخذ الفرق الأول، فكان المتغيران ساكنين، أو مستقرين و متكاملين من الدرجة الأولى.

3- بعد التأكد من درجة التكامل للسلسلة الزمنية تم الحصول على معادلة الانحدار وتبين أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.37$) مما يدل على المتغير المستقل (الدعم السلعي) يفسر نسبة 0.37 من التغيرات في المتغير التابع

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

(الميزانية العامة) **ون** 0.63 ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي، وأن القيم الاحتمالية لاختبار (t) معنوية وهذا يعني أن المتغير المستقل (الدعم السلعي) له أثر حقيقي على المتغير التابع (الميزانية العامة) ، ومن خلال اختبار (**F**) ثبتت معنوية النموذج ككل، كما بيَّنت نتائج تقدير النموذج المدروس ضعف القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (الدعم السلعي) للتغير في الميزانية العامة، كما اتَّضح من معادلة الانحدار أنَّ معامل التحديد المعدل بلغ نحو 0.35، أي إنَّ 65% من التغيرات سببها متغيرات خارج النموذج خلال فترة الدراسة؛ والذي يمكن أن يُعزى إلى عدم توفر البيانات الحقيقية واختلاف المصادر المختلفة للبيانات.

4- من خلال تقييم صلاحية النموذج نستنتج أنَّ: النموذج المقدر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ومشكلة عدم تجانس تباين البواقي، والبيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي؛ وعليه فإنَّ النموذج لا يكون صالحاً للدراسة والتنبوء، وهو الأمر الذي أكدته نتائج النموذج المقدر من خلال عدم وجود علاقة تأثير بين متغيري الدراسة في الأجل الطويل بالرغم من وجود تكامل مشترك، كما أشارت نتائج اختبار (Engle –Granger) الأمر الذي يعني وجود تكامل مشترك زائف أو غير منطقي بين متغيري الدراسة، الأمر الذي أدَّى الى ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) نتيجة خلق سوق موازية للسلع المدعومة في ظل ضعف الجهات الرقابية، وارتفاع فاتورة تكلفة الدعم السلعي؛ وذلك بسبب انخفاض كفاءة المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدعم، وتدني فاعليتها في تسيير وإدارة نظام الدعم السلعي، ويعد ملف السلع المدعومة من أكبر ملفات الفساد في الدولة الليبية، وأيضاً الأوضاع السياسية التي تمر بها ليبيا بعد ثورة 17 فبراير 2011 أثرت على ذلك ، مما أدى إلى ضعف الصندوق وقصوره في إدارة العقود؛ إذْ يتم إبرام العديد من عقود التوريد للسلع والمواد بالمخالفة، واستمرار الفوضى والتشتت عند التعاقد والتنفيذ من خلال الاعتمادات، أو إثبات الالتزامات والمستحقات ، **وهذا ما أكدته الفرضية الثانية القائلة** بوجود ضعف في تخطيط سياسات و برامج الدعم السلعي، وانخفاض كفاءة المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدعم، مما أدى إلى انخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية نتيجة لسياسة الدعم، فأدَّى إلى زيادة حجم الطلب عليها، وسوء استخدامها بشكل غير رشيد.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بالآتي:

1- الدعم الحكومي يمثل أداة اقتصادية مهمة تلقي بتأثيراتها المتعدية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة؛ لذلك ينبغي أن يتم هيكلة الدعم الحكومي في إطار إستراتيجية قومية لها أهداف محددة لا تمثل استجابات تلقائية لضغوط مجتمعية.

2- زيادة قيمة الدعم الحكومي ينبغي أن تتولد من زيادة الإيرادات العامة، وليس من زيادة عجز الموازنة العامة للدولة الذي يؤثر إيجابياً في زيادة مستوى الدين المحلي والخارجي، وهو ما يسبب عبئاً على الأجيال القادمة.

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

وزيادة الإيرادات العامة يمكن أن تتم عن طريق مكافحة التهرب الضريبي، وتسعير الخدمات الحكومية بالسعر الحقيقي خاصة تلك التي تقدم لأصحاب الدخول المرتفعة.

3- يجب على الجهات المسؤولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاصلاحات، تتمثل في رسم آلية معينة بحيث تضمن تقديم الدعم للشرائح المستهدفة بالدعم، وفقاً للأهداف التي تخططها الجهات المسؤولة، وهذا يتطلب إدارة فعالة، وبيانات دقيقة حتى تتحقق الأهداف.

4- نظرا للظروف التي تمر بها ليبيا في الوقت الحالي؛ فإن انتهاج سياسة استبدال الدعم السلعي بدعم نقدي قد يفاقم الوضع الاقتصادي الحرج التي تعاني منه ليبيا، كذلك قد تنعكس هذه السياسة سلباً على المواطن؛ لذلك يجب على متخذي القرار إجراء جملة من الإصلاحات في الاقتصاد الليبي أولاً من أجل مواءمة الاقتصاد لانتهاج سياسة الإصلاح في نظام الدعم حتى تكون فعالة وتؤدي دورها بالشكل المطلوب.

5- التخلي عن سياسة الدعم بصورة تدريجية بالتزامن مع إصلاحات اقتصادية أخرى، وتحويل مبالغ الدعم الحكومي إلى أجور ومرتبات للموظفين بالتناسب معها.

المراجع العربية:-

- أرشيد،مازن،2015، ما هو الدعم، مجلة العربي الجديد، متاح على الرابط .https://www.alaraby.co.uk.
- إصلاح دعم الطاقة الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي على الموقع .https:// www. subsidies.imf.org.
- الأمين، نجاة محمد،2005، تحليل اقتصادي لسياسة الدعم السلعي في ليبيا خلال الفترة(1970-2003، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أجيزت في أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
- بن داودية وهيبة، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، جامعة شلف، 2017، الجزائر، ص81،80 .
- تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2015 ،تقرير منشور.
- الحياري، إيمان، 2016، مفهوم الميزانية العامة، مقال منشور، موقع موضوع على الرابط: .https://mawdoo3.com
- الزرقاني، سعد الدين سليمان، (2002)، سياسات الدعم وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي (مع التركيز على القروض الزراعية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، أجيزت في أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ليبيا.

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.

- الشرشاري, منال عبدالله محمد,(2019)، أثر الإيردات النفطية على الموازنة العامة للدولة الليبية خلال الفترة (1990–2018)، رسالة ماجستير ،في الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.
- الشيماء الحجاج، 2020، أثر اصلاح دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،ص ص 76–39
- العزب، أشرف محمد 2012 تحليل تمييزى لإتجاهات الريفيين نحو نوع الدعم الحكومى للسلع الغذائية بمحافظة كفر الشيخ، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ،1:38 .
- المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات،2015.
- زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 74–75،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، صيف 2016،ص10.
- على، علي عبدالرحمن 1996 دراسة اقتصادية تحليلية لسياسة إدارة دعم السلع الغذائية فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 2:6.
- فايد، إنجي خيري، حسن، هويدا السيد، 2018، دراسة مقارنة للدعم الغذائي كأحد أنظمة الحماية الاجتماعية لمزارعي محافظتي الوادي الجديد وأسيوط، دراسة منشورة، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

المراجع الاجنبية

Alderman, H. (1986). Food subsidies and state policies in Egypt. In Food stat, and peasants: analyses of agrarian question in the Middle East, edited by Alan Richard Boulder. Westview press.

Ronald Albers and Marga Peetres, Food and Energy Prices, Government Subsidies and fiscal balances in South Mediterranean Countries, Economic Papers,N°437,Brussels,Belgium,2011.

Zine Barka, Zine El abidine Djelil, THE SUSTAINABILITY OF ALGERIA'S, SUBSIDIES, University of Tlemcen, Algeria, Op.Cit.P04

© 2023 The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0license.